

على تل أبيب

هذه الأسلحة». وأوضح أنه «لا يوجد دليل دامغ على استخدام السلاح الكيميائي ضد المعارضة السورية، فيما قال خبراء ودبلوماسيون أجانب إن «الحكومة الأميركية وحلفاءها ربما لن يصلوا إلى استنتاج واضح حول هذه القضية».

وقال غاري سامور الذي كان من أكبر المسؤولين في البيت الأبيض حتى شهر شباط الماضي، حول أسلحة الدمار الشامل، إن «الإجابة عن الأسئلة التي تدور حول ظروف وأدلة إطلاق هذه الأسلحة تحتاج إلى معلومات استخباراتية دقيقة قد لا توجد في الوقت

الراهن، لذلك ستحوم دوماً سحب من الشكوك حول هذه القضية». إلى ذلك، أعلن وزير الخارجية الألماني، غيدو فيسترفيلي، أن بلاده لا تملك حتى الآن «أدلة أو معلومات خاصة بها» عن استخدام السلاح الكيميائي في سوريا. وقال، عقب لقائه نظيره الألماني في أكر أول من أمس، «نطلب من أولئك الذين يتحدثون عن امتلاكهم معطيات حول هذه المسألة إطلاع شركائهم عليها». وأكد أن استخدام السلاح الكيميائي يعتبر بالنسبة إلى الحكومة الألمانية «خطأً أحمر».

في المقابل، أكد مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، أن فرض منطقة حظر جوي لا يمكن أن يتم إلا عبر قرار لمجلس الأمن. وقال في مقابلة تلفزيونية، إن إشارة ملف استخدم السلاح الكيميائي هو أحد الضغوط التي تمارس من أجل استتصال تنازلات سياسية. وأضاف أن «الغرب يستطيع التماثر بغض النظر عن الحصول على تغطية من مجلس الأمن وسبق أن قام بذلك، ولكن لا يمكنه من باب الشرعية الدولية استتصال أو استصدار قرار من مجلس الأمن يسمح له بفرض منطقة حظر جوي فوق سوريا أو أي جزء منها». وأكد أن فرض منطقة حظر جوي لا يمكن أن يتم إلا عبر قرار لمجلس الأمن وهذا من رابع المستحيلات.

في غضون ذلك، أكد الموفد الرئاسي الروسي ميخائيل بوغدانوف، لدى مغادرته بيروت أمس، أن اتفاق جنيف هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في سوريا. ورأى أن «قيمة هذه الوثيقة التي بنى عليها تحركنا تكمن في أنها تؤسس لحوار وطني بين السوريين، لكي يقرروا مصير بلادهم ومستقبلها بأنفسهم».

وأشار بوغدانوف إلى أنه التقى، يوم السبت، وفد «هيئة التنسيق» السورية المعارضة برئاسة حسن عبدالعظيم. وصرح بأنه «نعتبر أن هيئة التنسيق منظمة رائدة في صفوف المعارضة، وقد طرحت برنامجاً بناءً يتطابق في الكثير (منه) مع رؤيتنا للخروج من الأزمة ويتماشى مع إعلان جنيف». (الأخبار، أ ف ب، رويترز)



تعثر المشروع القطري

نيويورك - نزار عبود

بالتزامن مع تعثر مشروع القرار القطري في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد سوريا، بدأ الموقف الأميركي من الحل في سوريا ميالاً إلى ممارسة المزيد من الضغوط، والابتعاد عن الحل السياسي وفق وثيقة جنيف. فهو مع الحل السياسي، لكن واشنطن تتمسك بتغيير النظام بطرق سياسية بعد تعثر التغيير عسكرياً. موقف قوبل بمعارضة روسية شديدة وبدعم إيراني أشد، ما جعل الأميركيين يصعدون ويتحدثون عن استخدام سوريا أسلحة كيميائية. قول يحلهم عبء إجراءات ومواقف ميدانية وتسليحية، رغم خشيتهم من أن المعارضة المسلحة في غالبيتها تنتمي إلى تيارات مماثلة لأولئك الذين قتلوا سفير واشنطن في ليبيا قبل أشهر.

في جلسة مجلس الأمن الدولي المغلقة التي عقدت في 19 نيسان الماضي، والتي قدم فيها المبعوث الدولي - العربي المشترك الأخضر الإبراهيمي تقويمه للوضع في سوريا، عبرت كل من فرنسا والولايات المتحدة عن مواقف تؤكد الحرص على تغيير النظام وتنحي الرئيس بشار الأسد عند تشكيل أي حكومة انتقالية ورفض عقد جنيف 2، وقدم مندوب روسيا، فيتالي تشوركين، اقتراحاً بعقدته بمشاركة كل الدول التي شاركت في جنيف 1. إضافة إلى دولتين لم يسمهما. وقصد بذلك إيران والسعودية. ورد المندوب الفرنسي جبرار أرو معترضاً بناءً على حجج تناقض جوهرياً الدعوات الأبلية إلى اعتماد «الإئتلاف» المعارض كمثل شرعي للشعب السوري. ممثل يستطيع الجلوس في مقعد الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة ويفتح سفارات ويفاوض على حلول. قال أرو إن اجتماعاً كهذا، أي جنيف 2، يحتاج إلى تحضيرات كثيرة، وإن «المعارضة السورية ليست جاهزة للمشاركة بمفاوضات مع الحكومة» السورية لأن «الإئتلاف السوري يعمل على تنظيم مختلف أطراف المعارضة». وأضاف إنه لم يكن هناك معارضة داخلية سورية منذ عقود، وبعض المعارضين يقيمون في الخارج. عندها رد عليه المندوب الروسي مستهجنًا من اعتراف باريس بالإئتلاف كمثل شرعي وحيد للشعب السوري.

وفي جلسة مجلس الأمن الدولي الأربعاء الماضي حول الحالة في الشرق الأوسط، صعدت المندوب الأميركية، سوزان رايس، من لهجتها ضد سوريا وشددت على أن الحل يجب أن يكون سياسياً بأن تحصل الحكومة الانتقالية على صلاحيات كاملة ولا يكون للأسد مكان في مستقبل سوريا. وأضافت إن المشاورات الحثيثة مستمرة مع عدد من الدول من أجل حمل الأسد على تغيير حساباته وتسهيل الانتقال المنظم وإنهاء الصراع. وحثت الدول على ممارسة الضغط على الأسد من أجل «مفاوضات موثوقة مبنية على إطار جنيف الذي يدعو الأسد إلى «نقل سلطته كاملة إلى جهاز حكم انتقالي»، حسب قراءتها لوثيقة جنيف التي صدرت في 30 حزيران الماضي. وبعدها شددت على ضرورة عدم وصول الأسلحة الكيميائية إلى تنظيمات مثل جبهة النصرة والقاعدة، قالت إن حزب الله «يؤمن المال والسلاح والخبرات للنظام في تنسيق وثيق مع إيران».

إزاء هذا الانقسام الدولي، لم يكن الإبراهيمي مؤيداً لتشكيل «الإئتلاف» حكومة انتقالية. وأكد في الجلسة أن هذا العمل لا ينسجم مع وثيقة جنيف.

حتى مندوب باكستان، مسعود خان، سأل الإبراهيمي في الجلسة المغلقة إن كان طرح قرار العضوية السورية على الجمعية العامة مفيداً، فراوغ الإبراهيمي ولم يقدم إجابة واضحة. لكن فهم منه أنه ليس ميالاً لنزع الشرعية عن الحكومة السورية التي لا يزال بحاجة إلى الحوار معها من أجل إنجاح مهمته. وهو يدرك، وكما عبر في غير مرة، أن المعارضة عاجزة عن حسم الصراع ميدانياً.

إلى ذلك، كثر عدد الدول المعارضة على مشروع القرار القطري الذي يعد ليطلع في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن سوريا. وضمت

الاعتراض على المشروع القطري أجل بحثه 3 أسابيع لتعديله

مجموعة دول شرق أوروبا صوتها إلى الدول المعارضة، فرفضت تلبية دعوة مندوب قطر لدى الأمم المتحدة مشعل حمد آل ثاني، لاجتماع خاص لبحث مشروع القرار القطري والذي بدأ متعثراً حتى الآن. وتعترض هذه الدول، فضلاً عن الكثير من الكتل الأميركية والأفريقية والآسيوية وحتى العديد من الدول الأوروبية الغربية على ترحيب مسودة القرار بقرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بسوريا، مستندة في رفضها إلى أن بينها قرارات تدعو إلى الاعتراف بالإئتلاف، وتساند تسليح المعارضة. وكانت 33 دولة أميركية لاتينية قد أعربت عن رفضها لمشروع القرار بصيغته الحالية، كما رفضته سويسرا وماليزيا إلى جانب

مجموعة دول «البريكس». وعليه فإن القطريين يعكفون حالياً على تعديل مشروع القرار الذي سيتأخر طرحه على الجمعية العامة بعدما كان مقرراً في أواخر الشهر الحالي.

وجاء تردد الكتل المختلفة بعد حملة سورية حثيثة بين الدول الأعضاء في نيويورك من أجل شرح الموقف للسفراء. وفي رسائل بعثت بها مجموعة من دول أميركية لاتينية وثلاث دول من مجموعة «البريكس» إلى مندوب قطر، اشترطت تعديل كل الفقرات التي تتعارض مع تقارير الأمم المتحدة أو مع وثيقة جنيف، ورفضت أي نقل للعضوية.

واشترط مندوبو كل من الأرجنتين والبيرو والبرازيل والتشيلي والأوروغواي والمكسيك على واضعي المشروع تعديل فقرات رئيسية بحيث تدين انتهاكات المعارضة المسلحة كما تدين انتهاكات القوات الحكومية، رغم تحميل الأخيرة العبء الأكبر من المسؤولية. وطالبوا أيضاً بإضافة فقرات تدعو إلى وقف المزيد من عسكرة النزاع في سوريا وفقاً لما ورد في وثيقة جنيف، حسب ما ورد في الرسالة التي حملت توقيع رؤساء الوفود، وحصلت «الأخبار» على نسخة منها. وفي رسالة أخرى مماثلة حصلت «الأخبار» على نسخة منها أيضاً، أرسل رؤساء بعثات كل من الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، وهي من دول «البريكس»، اعتراضات إلى المندوب القطري على صيغة مشروع القرار، طالبين منه مراعاة مجموعة نقاط مشابهة لكي يكون صالحاً لنيل أصوات الدول الثلاث. وأهمها ذكر انتهاكات الجماعات المسلحة لحقوق الإنسان، وتضمنين القرار دعوة للوقف التام للعنف من كل الأطراف ووقف أي عسكرة إضافية للنزاع.

إزاء كل هذه الاعتراضات، بات من غير المحتمل طرح مشروع القرار على التصويت في الجمعية العامة قبل نهاية الشهر الجاري، لأنه قد لا ينال بصيغته الراهنة الأغلبية المطلوبة. ورجحت مصادر دبلوماسية في نيويورك أن يتأخر إلى الأسبوع الثاني من أيار المقبل.

رايس: حزب الله يؤمن المال والسلاح والخبرات للنظام (أ ف ب)

